مجلة صدى الجامعة للعلوم المالية والإدارية
المجلد الأول - العدد الثاني – 2025 - الصفحات 19-32

الصادرات الصناعية الليبية
الإشكاليات الراهنة والفرص المستقبلية

د. صابر المهدي الوحش *
أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا
* البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): s.alwahsh@uot.edu.ly

Libyan Industrial Exports
Current Problems and Future Opportunities

Dr. Saber Al-Mahdi Al-Wahsh *
Associate Professor, Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science,
University of Tripoli, Libya

تاريخ الاستلام: 08-04-2025، تاريخ القبول: 20-06-2025، تاريخ النشر: 02-07-2025.

الملخص:
يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل أساسي على النفط والغاز، بينما تظل الصادرات الصناعية غير النفطية محدودة. ويواجه هذا القطاع العديد من التحديات، مثل ضعف البنية التحتية، غياب السياسات الداعمة، وانخفاض مستوى التكنولوجيا والابتكار. إضافةً إلى ذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي يؤثر سلبًا على بيئة الاستثمار والإنتاج، مما يزيد من صعوبة تعزيز الصادرات الصناعية وتنويع الاقتصاد. وكان هدف البحث دراسة واقع الصادرات الصناعية الليبية، والتحديات التي تواجهها، مع التركيز على الفرص المتاحة لتطويرها، بقصد تقديم توصيات عملية لتعزيز هذا القطاع، بما يساهم في تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز. وتوصل البحث الى أن معظم الصادرات الليبية تتركز في قطاع النفط والغاز، بينما تشكل الصناعات غير النفطية نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات. وأن القطاع الصناعي يعاني من ضعف في القدرة الإنتاجية وقلة التنوع في المنتجات، وتوجد تحديات كثيرة تحد من نمو القطاع الصناعي والصادرات الصناعية منها عدم الاستقرار السياسي، ضعف البنية التحتية، محدودية الأسواق التصديرية غياب السياسات الداعمة، وضعف الابتكار والتكنولوجيا. ولزيادة الإنتاج الصناعي ومن تم الصادرات الصناعية أوصى البحث بتنويع القاعدة الصناعية، تحسين البنية التحتية، تعزيز الشراكات التجارية، تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

الكلمات المفتاحية: الصادرات الصناعية، الاقتصاد الليبي، القطاع الصناعي.

Abstract:
The Libyan economy relies primarily on oil and gas, while non-oil industrial exports remain limited. This sector faces numerous challenges, such as poor infrastructure, a lack of supportive policies, and a low level of technology and innovation. Furthermore, political and economic instability negatively impacts the investment and production environment, making it more difficult to boost industrial exports and diversify the economy. The aim of this research was to examine the reality of Libyan industrial exports and the challenges they face, focusing on opportunities for their development. The aim was to provide practical recommendations to strengthen this sector, which would contribute to diversifying sources of national income and reducing dependence on the oil and gas sector. The research found that most Libyan exports are concentrated in the oil and gas sector, while non-oil industries constitute a small percentage of total exports. The industrial sector suffers from weak production capacity and a lack of product diversity. Many challenges limit the growth of the industrial sector and industrial exports, including political instability, weak infrastructure, limited export markets, the absence of supportive policies, and weak innovation and technology. To increase industrial production

and, consequently, industrial exports, the research recommended diversifying the industrial base, improving infrastructure, strengthening trade partnerships, and encouraging domestic and foreign investment.

Keywords: Industrial exports, Libyan economy, industrial sector.

المقدمة:

تعد الصادرات الصناعية أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في أي دولة، حيث تساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي، زيادة الدخل القومي، وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. في ليبيا، لا يزال القطاع الصناعي يعتمد بشكل كبير على الصناعات النفطية، بينما تعاني الصناعات غير النفطية من تحديات عديدة مثل ضعف البنية التحتية، قلة الاستثمارات، وغياب استراتيجيات تصديرية واضحة وفعالة.

ورغم هذه التحديات، فإن ليبيا تمتلك العديد من المقومات التي تؤهلها لتعزيز صادراتها الصناعية، بما في ذلك توفر الموارد الطبيعية، الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والانفتاح على الأسواق الإقليمية والدولية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة واقع الصادرات الصناعية الليبية، لتحديد المعوقات التي تواجهها، واستكشاف الآفاق المستقبلية لتطويرها من خلال تبني سياسات اقتصادية فعالة، وتحسين جودة المنتجات الصناعية، وفتح قنوات تصدير جديدة.

يعد تعزيز الصادرات الصناعية الليبية خطوة حيوية نحو بناء اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة. ولذلك، فإن دراسة الواقع الحالي واقتراح حلول فعالة يمكن أن يفتح آفاقًا جديدة لتطوير هذا القطاع وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

مشكلة البحث:

رغم امتلاك ليبيا موارد طبيعية وبشرية قادرة على دعم القطاع الصناعي، إلا أن الصادرات الصناعية ما زالت محدودة مقارنة بالإمكانات المتاحة، بسبب التحديات التي يواجها هذا القطاع مثل ضعف البنية التحتية، قلة التنويع الصناعي، وعدم القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. لذلك، تسعى الورقة الى معرفة ما هي العوامل التي تعيق نمو الصادرات الصناعية الليبية؟ وما هي الآفاق المستقبلية لتعزيزها؟

والأسئلة الفرعية للورقة تتمثل في الأسئلة التالية:

1- إلى أي مدى يؤثر اعتماد الاقتصاد الليبي على النفط في ضعف التنويع الصناعي وتراجع الصادرات الصناعية؟
2- ما هو تأثير السياسات التصديرية الحالية والعراقيل الإدارية على نمو الصادرات الصناعية الليبية؟
3- كيف يمكن للبنية التحتية الصناعية والاستثمار في التكنولوجيا أن يسهما في تحسين تنافسية الصادرات الصناعية الليبية؟
4- ما هو دور الاتفاقيات التجارية والتسهيلات الجمركية في تعزيز حجم الصادرات الصناعية الليبية؟

الفرضيات البحثية:

1. ضعف الصادرات الصناعية الليبية يعود إلى عدم تنوع المنتجات الصناعية واعتماد الاقتصاد على النفط.
2. غياب سياسات تصدير فعالة ووجود عراقيل إدارية يعيق نمو الصادرات الصناعية.
3. تحسين البنية التحتية الصناعية وزيادة الاستثمارات في التكنولوجيا قد يعزز من تنافسية الصادرات الليبية.
4. توقيع اتفاقيات تجارية وتسهيل الإجراءات الجمركية يمكن أن يسهم في زيادة حجم الصادرات الصناعية.

المنهج المتبع في الورقة:

المنهج المناسب لهذه الورقة البحثية هو المنهج الوصفي التحليلي حيث يُستخدم هذا المنهج لوصف

وتحليل العوامل التي تعيق نمو الصـــادرات الصـــناعية الليبية، من خلال جمع البيانات حول واقع القطاع الصناعي والتحديات التي يواجها، والسياسات المؤثرة عليه، وسوف نستعين بالمنهج التاريخي لاستعراض تطور القطاع الصناعي الليبي.

الأهداف البحثية:

يهدف هذا البحث إلى تسـليط الضـوء على التحديات التي تعرقل نمو الصـادرات الصـناعية الليبية، مع تقديم مقترحات لتعزيز هذا القطاع وزيادة مسـاهمته في الاقتصـاد الوطني، ويمكن ايجاز الأهداف البحثية في التالي:

1. تحليل واقع الصادرات الصناعية الليبية والتحديات التي تواجهها.
2. دراسة العوامل التي تضعف الصادرات الصناعية وتحديد المشكلات الرئيسية.
3. اقتراح حلول لتعزيز الصادرات الصناعية الليبية في المستقبل.

أهمية البحث:

- اقتصاديًا :يساهم في دعم الاقتصاد الليبي عبر تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط.
- تنمويًا :يوفر حلولًا لتحفيز النمو الصناعي وخلق فرص عمل جديدة.
- سياسيًا وتجاريًا :يساعد في تعزيز مكانة ليبيا في الأسواق الدولية من خلال تطوير علاقات تجارية جديدة.
- أكاديميًا :يُثري الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الليبي ويساهم في تطوير السياسات الاقتصادية.

لمناقشة الموضوع تم تقسيم الورقة الى عدد من المحاور، يهتم الأول منها بعرض واقع القطاع الصناعي في ليبيا، وخصص المحور الثاني لتقييم سياسات واستراتيجيات التصنيع المطبقة في ليبيا، بينما ركز المحور الثالث على مناقشة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وركز المحور الرابع على تبيان مساهمة الصناعات التحويلية في الصادرات، اما المحور الخامس اهتم بعرض المعوقات التي تواجه الصادرات الصناعية الليبية في النفاذ الى للأسواق الإقليمية والعالمية، وأهتم المحور السادس باستخلاص متطلبات زيادة الصادرات الصناعية الليبية، تم خاتمة بأهم النتائج والتوصيات.

أولاً – واقع القطاع الصناعي في ليبيا:

في ظل التحولات الاقتصـادية والسـياسـية التي شـهدتها ليبيا على مدار العقود الماضـية، يُعَدُّ القطاع الصناعي أحد الأعمدة الأساسية التي يمكن أن تُسهِم في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز. تُعد خلفية القطاع الصـــناعي في ليبيا موضـــوعًا معقدًا يســـتدعي دراســـة تطوره التاريخي، والتحـديـات التي واجهتـه، والإمكـانيـات الكـامنـة فيـه، وذلـك في إطـار محـاولات متكررة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

1- البدايات قبل اكتشاف النفط:

قبل اكتشـاف النفط في ليبيا في منتصـف القرن العشـرين، كان الاقتصـاد الليبي يعتمد بشـكل رئيسـي على الزراعة والرعي والصـيد والحرف اليدوية. كانت الأنشـطة الصـناعية محدودة وغير منظمة، وكانت تتميز بالإنتاج التقليدي الذي يلبي احتياجات الســوق المحلي دون طموحات تصـــديرية. وفي تلك الفترة، كانت البلاد تعاني من ضـــعف البنية التحتية، وعدم توافر التقنيات الحديثة، مما جعل الصـــناعات اليدوية والحرف التقليدية الوسـيلة الأسـاسـية للإنتاج الصـناعي. وكانت المراكز الحضـرية الصـغيرة تُركز على الصـــناعات التقليدية مثل صـــناعة النســـيج والفخار، بينما كانت المناطق الريفية تُعتمد على الصـــناعات البسيطة القائمة على الموارد المحلية.

2- اكتشاف النفط والتحول الهيكلي:

مع اكتشـــاف النفط في أوائل الخمســـينيات، بدأ الاقتصـــاد الليبي يشـــهد تحولاً جذرياً. أصـــبح النفط المصـــدر الرئيســـي للدخل القومي، وتغيرت هيكلة الاقتصـــاد بشـــكل دراماتيكي. فقد أدى تدفق الإيرادات النفطية إلى تحول السياسات الاقتصادية، حيث تم توجيه الاستثمارات نحو قطاع النفط والغاز، مما أسفر عن إهمال القطاعات الأخرى بما في ذلك الصـــناعة التقليدية والتحويلية. وأدى هذا التحول إلى اعتماد

الاقتصـــاد الليبي على عائدات النفط، فيما بقت الصـــناعات التقليدية في حالة ركود اقتصـــادي ونقص في الدعم المؤسسي والمالي. ومن ثم، بدأت جهود الحكومات الليبية في السبعينيات والثمانينيات لمحاولة تنويع الاقتصـــاد من خلال إطلاق خطط تنموية تهدف إلى إقامة وحدات صـــناعية غير نفطية، ومحاولة إحلال الواردات بمنتجات محلية. لكن التحديات المؤسسية والتقنية، بالإضافة إلى الاعتماد الكثيف على الإيرادات النفطية، جعلت من تحقيق هذه الأهداف أمراً معقداً وغير مُجدٍ على المســـتوى الذي كان يُطمح إليه(اللجنة الشعبية العامة للتخطيط سابقاً، 2004).

3- التجربة التنموية في الحقبة الاشتراكية:

اتبعت ليبيا سابقاً نموذجًا اشتراكيًا حيث كانت الدولة تتولى السيطرة الكاملة على الموارد الاقتصادية، بما في ذلك القطاع الصـــناعي. وقد تم إطلاق عدة خطط تنموية اســـتراتيجية كان من أهمها خطط التنمية الثلاث (1973-1985)، والتي سعت إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنمية الصناعات التحويلية بشكل متوازن مع القطاعات الأخرى. وقد شـملت هذه الخطط إنشـاء وحدات صـناعية في مجالات الغذاء والملبوسـات والمواد البنائية والآلات، إلى جانب تطوير بعض الصناعات الثقيلة.

على الرغم من أن هذه الخطط ساهمت في إنشاء بنية صناعية أساسية، إلا أن النتائج لم تكن دائماً على قدر التوقعات. فقد تميزت هذه الفترة بضـــعف كفاءة الإدارة وتنفيذ المشـــاريع، ونقص في التحفيز للابتكار والبحث والتطوير. كما أن غياب المنافسة والتحديات السوقية جعلت من الوحدات الصناعية مجرد أدوات لتوفير بعض الســـلع الأســـاســـية بدلاً من أن تكون محفزًا للنمو الاقتصـــادي المســـتدام (المرجع السابق،2004).

4- الفترة ما بعد الثورة والتحولات الاقتصادية:

مع بداية الثورة في عام 2011 وما تلاها من تحولات سياسية وأمنية، دخل القطاع الصناعي الليبي مرحلة من التحديات الشديدة. فقد أدى عدم الاستقرار السياسي والأمني إلى تعطيل العديد من المشروعات الصـــناعية وتعطيل ســـلاســـل التوريد، مما أثر ســـلباً على القدرة الإنتاجية والتنافســـية للقطاع. كما أدت النزاعات الداخلية إلى تراجع الثقة لدى المســـتثمرين المحليين والأجانب، مما أضـــر بعملية جذب الاستثمارات اللازمة لتحديث المنشآت الصناعية.

تزامن ذلك مع ظهور تحديات اقتصـادية جديدة، مثل ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة لتقلبات سـعر العملة الوطنية والاعتماد الكبير على استيراد المواد الخام والآلات. وقد أدت هذه العوامل إلى زيادة تكلفة الإنتاج، مما جعل المنتجات المحلية أقل تنافســـية في الأســـواق الدولية. كما أن نقص الدعم الحكومي وعدم وجود ســـياســـات اقتصـــادية واضـــحة لتطوير الصـــناعة زاد من معاناة القطاع وأدى إلى تراجع بعض الوحدات الصناعية أو توقفها عن العمل (صندوق النقد الدولي، 2020).

5- المراجع والتجارب الدولية في دعم الصناعة:

من التجارب الدولية الناجحة في مجال تطوير القطاع الصـناعي، يمكن الاسـتفادة من اسـتراتيجيات عدة تم تبنيها في دول نامية أخرى. فقد أدركت بعض الدول أهمية تنويع الإنتاج الصـناعي والاسـتثمار في البنية التحتية، إلى جانب تحسين البيئة القانونية والتنظيمية لجذب الاستثمارات. في هذا السياق، يُعَدُّ تقرير البنك الدولي (2021) وتقرير صـــندوق النقد الدولي (2020) من المصـــادر التي تؤكد على أهمية تطوير القطاع الصناعي كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل.

كما أن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـناعية (اليونيدو) قدمت تحليلاً شـاملاً للتحديات والفرص في القطاع الصـــناعي الليبي (اليونيدو، 2018)، مما يؤكد ضـــرورة تبني ســـياســـات إصـــلاحية طويلة الأمد لتحديث البنية التحتية وتعزيز قدرات البحث والتطوير. من جهة أخرى، تُظهِر الدراســـات التي قام بها المركز الليبي للدراســـات الاقتصـــادية (2017) والأكاديمية الليبية للدراســـات الاقتصـــادية (2021) أن التحديات التي تواجه القطاع الصـــناعي ليســـت فقط تقنية أو بنيوية، بل تشـــمل أيضًـــا جوانب مؤســـســـية وتنظيمية تحتاج إلى إصلاحات جذرية.

في المجمل، تُظهر خلفية القطاع الصـــناعي في ليبيا مراحل متعددة من التطور والتحول، بدءاً من الاعتماد التقليدي على الصـناعات اليدوية مروراً بفترة النمو المرتبط بعصـر النفط، وصـولاً إلى التحديات التي واجهها القطاع في فترة ما بعد الثورة. وعلى الرغم من المعوقات التاريخية والراهنة، يبقى لدى ليبيا إمكانيات كبيرة لاستعادة وتطوير قطاع صناعي متنوع ومنافس على المستوى الدولي.

6- الهيكل الصناعي في ليبيا:

يتسم الهيكل الصناعي في ليبيا بعدة خصائص رئيسية، من أبرزها (وزارة الاقتصاد والصناعة، 2019):

- **الاعتماد على الصناعات النفطية والبتروكيماوية:** تُعتبر الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز من أكثر القطاعات نمواً وازدهاراً في ليبيا، مما يجعلها تحتل الحصة الأكبر من الإنتاج الصناعي والصادرات. وقد ساهم ذلك في خلق تركيز مفرط على هذا القطاع على حساب الصناعات الأخرى، مما أثّر سلباً على التنوع الاقتصادي.
- **ضعف الصناعات التحويلية:** رغم وجود عدد من المصانع والوحدات الصناعية التي تعمل في مجالات مثل الأغذية والأسمنت والمعادن، فإن قدرتها الإنتاجية غالباً ما تكون محدودة نظراً لضعف الاستثمارات والتكنولوجيا المستخدمة. ويعد هذا الضعف نتيجة مباشرة للسياسات الاقتصادية التي لم تولِ أهمية كافية لتطوير قطاعات الإنتاج غير النفطي.
- **نسبة المكون الأجنبي العالية:** يشهد القطاع الصناعي الليبي انتشاراً واسعاً للملكية الأجنبية أو الشراكات مع شركات خارجية، مما يقلل من فرص بناء قدرات صناعية وطنية متكاملة، ويحد من نقل التكنولوجيا والخبرة إلى الكوادر المحلية.
- **عدم التجانس في توزيع المناطق الصناعية:** تتوزع المرافق الصناعية في ليبيا بشكل غير متوازن جغرافياً، حيث تتركز معظم الأنشطة الصناعية في مناطق معينة، مما يؤدي إلى إهمال البنى التحتية في مناطق أخرى، ويخلق فجوة تنموية بين المدن والمناطق الريفية.

ثانياً: تقييم سياسات واستراتيجيات التصنيع المطبقة في ليبيا:

بداية يجب ألا يغيب عن الأذهان الوضع المتخلف والمتردي الذي كانت تعاني منه ليبيا قبل اكتشاف النفط وقبل الشروع في إعداد وتنفيذ خطط التحول الاقتصادي، كما يجب ألا ننسى حقيقة الاقتصاد الليبي الذي يتسم بأنه اقتصاد نامٍ يعمل في رقعة جغرافية واسعة وعدد سكان قليل ويعتمد بدرجة كبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل وأنه اقتصاد يقوم على مبدأ الملكية العامة المستمدة من رؤية النظام السابق (الاشتراكية) التي يرتكز عليها.

ومن حيث المبدأ فأن أدبيات التنمية تشير الى أن إحدى سُبل تنويع الاقتصاد يتمثل في بناء قاعدة صناعية قادرة على أنتاج السلع الصناعية لسد حاجة السوق المحلي والتصدير الى الخارج، وأن تكون الوحدات الصناعية ذات روابط أمامية وخلفية لتشكيل شبكة صناعية متماسكة، وتوفر فرص عمل لمختلف فئات المجتمع على كامل التراب الوطني، وكذلك تساعد على توفير النقد الأجنبي من خلال تصنيع سلع بديلة للسلع المستوردة وتصدير السلع الى السوق العالمي مما يحسن من وضع ميزان المدفوعات ويقوي العملة الوطنية.

وبالتأمل في استراتيجية التنمية الاقتصادية التي اتبعتها ليبيا خلال فترة إعداد خطط التنمية والتحول الثلاث ابتداء من عام 1973 وحتى عام 1985، نجد أنها استراتيجية ثابتة ومتصلة ولم تتغير طوال تلك الفترة، وقد وضعت أساسا من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لأفراد المجتمع الليبي، وبنيت هذه الاستراتيجية على فلسفة اقتحام كل الجبهات والعمل على تنمية كل المناطق مرة واحدة. وكانت هذه الفلسفة هي القوة الدافعة خلف كل الأنشطة الاقتصادية سواء كانت أنشطة تتعلق بقطاع الزراعة أو الصناعة أو النقل والمواصلات أو التعليم أو الصحة أو غيرها، ولما كانت استراتيجية التنمية الصناعية هي جزء من استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة فمن الطبيعي أن تأتي أهداف خطط التنمية الصناعية منسجمة مع أهداف التنمية الاقتصادية على المستوى القومي ومتسقة مع حركة التنمية في القطاعات الأخرى. فبعد أن يحدد المجتمع مجموعة الأهداف العامة التي تشكل استراتيجية التنمية القومية يقوم المخطط باشتقاق الأهداف العامة للتنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومن بينها قطاع الصناعة ثم يحدد السياسات والإجراءات المزمع اتخاذها لتنفيذ تلك الأهداف.

ومن هنا يستنتج أن استراتيجية التنمية الصناعية قامت على ركنين أساسين تفرع منهما بعد ذلك كل الاتجاهات والمبادئ الأخرى المطبقة في نشاط الصناعة وهذين الركنين هما:

الركن الأول: وهو ضـــرورة اقتحام كل الأنشـــطة والمجالات الصـــناعية في آن واحد، حيث لم يكتفِ المخطط بتطبيق مبدأ النمو المتوازن بين قطاع الصـــناعة وباقي القطاعات الاقتصـــادية فحســـب؛ بل طبق مبدأ النمو المتوازن أيضا داخل النشاط الصناعي نفسه وذلك بالعمل على جل الأنشطة الصناعية الفرعية إن لم يكن كلها.

الركن الثاني: وهو ضـــرورة توزيع التوطن الصـــناعي بين مناطق ليبيا المختلفة تطبيقا لمبدأ التنمية المكانية المتوازنة بين مختلف المناطق، ولكن ذلك لم يتم وفق ما هو مخطط.

ومن خلال دراسة خطط التنمية في ليبيا يتضح تعدد الاستراتيجيات المتبعة فهي تتراوح بين استراتيجية للتصنيع تعتمد على إحلال الواردات والسعي نحو الاكتفاء الذاتي من المنتجات السلعية المختلفة كصناعات الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط؛ إلى استراتيجية تعتمد على تشجيع وإقامة الصناعات التصديرية بالإضافة إلى السعي نحو تصدير الفائض من إنتاج الصناعات التي أقيمت بهدف الإحلال محل الواردات بعد تغطية احتياجات السوق المحلي.

وبمراجعة أهداف اســـتراتيجيات التصـــنيع التي وردت في هذه الخطط وما تحقق منها يلاحظ الآتي (مجلس التخطيط العام، 2001):

1) تضـــمنت هذه الخطط في أولوياتها تنمية مختلف الصـــناعات الاســـتهلاكية الغذائية والغزل والنســـيج والملبوســـات والأحذية ... الخ، وكذلك تضـمنت صـناعات الإسـمنت ومواد البناء والصـناعات المعدنية الأســاســية وإعطاء الأولوية للصــناعات الكيماوية والبتروكيماوية، والتوســع في الصــناعات المعدنية والهندســية وإقامة الصــناعات الكهربائية والإلكترونية (كل ذلك تم ذكره في خطة خمســية واحدة). فإذا كانت الأولويات المسجلة تحتضن جميع الأنشطة الفرعية الصناعية وفرعية الفرعية فإن ذلك يعني في حقيقة الأمر أنه لا توجد أولويات تخطيطية؛ بل أن الغلبة في الأمر هو الإســراع في تنفيذ المشــروعات وبذلك فقد العمل التنموي ركنا مهما من أركانه وهو عدم تواجد أولويات مما ترتب عليه وجود تشـــتت في التوجهات وعدم الاستغلال الأمثل للموارد.
2) عدم مراعاة العدالة في التنمية المكانية وإهمال القرى والمناطق الريفية أثناء تنفيذ الخطة عكس ما هو مخطط.
3) لم تتمكن اســتراتيجية التنمية الصــناعية من تحقيق هدف تنويع مصــادر الدخل حيث اســتمر النفط الخام ومشتقاته يمثل الجزء الأكبر من الصادرات السلعية.
4) عدم تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية.
5) لم تساعد استراتيجية إحلال الواردات على تقليل التبعية الاقتصادية للخارج وكل ما حصل هو بدلا من استيراد سلع نهائية قامت صناعات محلية على استيراد مواد خام وسلع وسيطة من الخارج وإنتاج سلع بتكلفة أعلى من تكلفة الاستيراد وجودة أقل.
6) أدت بعض السياسات الحمائية المطبقة التي من نيتها إعفاء استيراد المواد الأولية من الرسوم إلى زيادة منافســتها بشــكل غير مبرر للمواد الأولية التي تنتج محليا، وأن ارتفاع التعريفة الجمركية التي تهدف إلى حماية الســـلع الوطنية أدت في بعض الأحيان إلى التراخي وعدم الاهتمام بجودة المنتجات ورفع مستوى الأداء.

ثالثاً: مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي:

تشـير البيانات المتاحة إلى أن نسـبة مسـاهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد في أحسـن الاحوال ما نســبته 5.5% في أي من ســنوات الفترة (1970-2010)، الأمر الذي لا يتناســب مع حجم المخصـصـات التي خصـصـت لتنميته، وهو ما يعد مؤشـرا على تدني مسـتوى إنتاجية هذا القطاع، وهي السـمة التي ظلت ملازمة له حتى الآن، أما فيما يتعلق بنسـبة مسـاهمة هذا القطاع في الناتج المحلي غير النفطي فيلاحظ أن هذه النسبة لم تتعد 8.9% في أفضل الأحوال خلال نفس الفترة. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن انخفاض نسـبة مسـاهمة الصـناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي الكلي أو غير النفطي لا يعني أن هذا القطاع لم يحقق نمواً بشـــكل مطلق بقدر ما يعنى تراجع أهميته النســـبية مقارنة بالقطاعات

الأخرى، إذ من الملاحظ أن القيمة المضـــافة لهذا القطاع قد ارتفعت من(22.5) مليون دينار عام 1970 إلى (972.9)مليون دينار عام 2000(الحسـابات القومية، 2019) ، تم إلى (4032.1)عام 2007، والى (5809.5)عام 2010 (مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، 2014)، وتشير البيانات إلى انخفاض كبير بعد سنة 2010 نتيجة التغيرات السياسية الحاصلة.

وبنظرة أكثر تفصـــيل الى مســـاهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي كما هو وارد في الجدول رقم (1) يُلاحظ ارتفاع نصيب القطاعات الأخرى والمتمثلة في الأنشطة الخدمية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وانخفاض إسـهام قطاع الصـناعات التحويلية التي لها روابط أمامية وخلفية وتدفع نحو استمرار النمو؛ والنمو المتواضع الذي حققه الناتج، تولد عن قطاعات الخدمات الاجتماعية وليس نمواً في ناتج قطاعات الإنتاج السلعي، التي تتسم بقدرتها على استمرار النمو على المدى الطويل، ويمكن إرجاع ذلك إلى سببين: الأول سيطرة القطاع العام على جل أنشطة قطاع الصناعات التحويلية والذي يتسم بضعف الإنتاجية، وتضـخم حجم العمالة في أغلب نشـاطات قطاع الصـناعات التحويلية، واعتقد أن ذلك ناتج عن التوجه الاشـتراكي الذي كان سـائداً في ذلك الوقت، فكما نعلم أن جل الصـناعات التي تم أنشـائها في ذلك الوقت لم يكن الهدف منها الربح بقدر ما كان توفير سلع بديلة للسلع المستوردة، والثاني توجه الاستثمارات الخاصـة إلى القطاعات الخدمية، ذات العائد السريع، نتيجة لحالة عدم اليقين السائدة، ويُلاحظ على القطاع الصـناعي، ارتفاع نسبة إسـهامه في تكوين الناتج المحلي خلال الفترة ما بين 2001-2005، ثم انخفاضـها بعد ذلك؛ ويعزى ذلك إلى السـياسـة التجارية المتشـددة، التي تم تطبيقها خلال تلك الفترة، والتي أفسـحت المجال أمام القطاع الصناعي؛ ليستأثر بالسوق المحلي، دون منافسة تذكر؛ مما ساعده في الاستحواذ على السوق المحلي، ولكن وبعد أن تم البدء في تحرير التجارة الخارجية، تعرضت سلع القطاع الصـناعي إلى منافسة السلع المستوردة، التي تفوقها جودة، وتقل عنها سعراً، علاوة على انخفاض مخصصات الاستثمار للقطاع الصناعي؛ كل ذلك أدى إلى تراجع إسهام القطاع الصناعي، في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل زيادة طفيفة في إسهام قطاعات الخدمات الإنتاجية، والبنية الأساسية.

جدول رقم (1)

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2001-2019)

السنة	القطاعات				
	الزراعة	التعدين واستغلال والمحاجر	الصناعات التحويلية	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	الأنشطة الاقتصادية الأخرى باستثناء الصناعات التحويلية
2001	3.6	54.8	5.0	57.9	37.1
2002	3.8	50.9	5.2	54.2	40.6
2003	3.5	54.1	5.3	57.6	37.1
2004	3.4	53.9	5.3	57.3	37.4
2005	3.4	52.6	5.2	55.8	39
2006	1.08	73.53	3.42	75.01	21.57
2007	0.90	70.94	3.38	72.28	24.34
2008	0.94	68.59	3.5	69.91	26.59
2009	1.03	65.19	3.8	66.63	29.57
2010	1.06	64.08	3.0	64.84	32.16
2011	2.09	39.75	2.65	40.38	56.97
2012	1.58	60.31	2.05	60.84	37.11
2013	2.01	49.96	2.55	50.63	46.82
2014	2.72	34.32	3.82	35.67	60.51
2015	2.42	36.43	3.61	37.64	58.75
2016	1.87	34.60	3.63	35.79	60.58
2017	1.25	50.42	2.57	51.16	46.27

40.39	57.23	2.38	56.54	1.21	2018
40.03	57.83	2.14	57.18	1.66	2019

نشرة الحسابات القومية 2001-2006 اللجنة الشعبية العامة للتخطيط. نشرة الحسابات القومية 2006-2019 وزارة التخطيط.

عموماً يمكن القول أنه واستنادا للمعايير المتعارف عليها دوليا والقائلة أن البلد يعد مصنعا إذا بلغت نسبة مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي 25% أو أكثر، وشكلت الصناعات التحويلية ما يقارب 60% من مجمل الناتج الصناعي، عليه فإن ليبيا لم تكن في أي فترة زمنية دولة صناعية شأنها في ذلك شأن بقية الدول النامية، وهذا ما تؤكده الاشكال البيانية التي توضح مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2019 ومتوسط مساهمة القطاعات الإنتاجية الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2019.

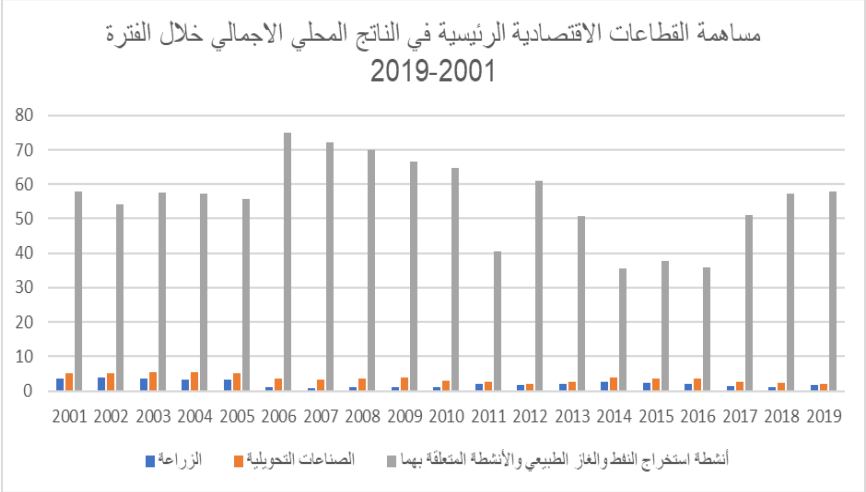

الشكل رقم (1) مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2019

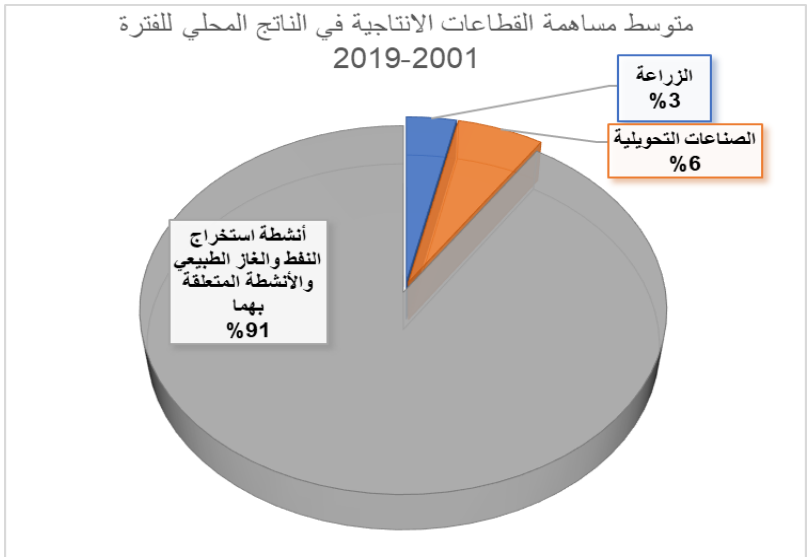

الشكل رقم (2) متوسط مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2019

رابعاً: مساهمة الصناعات التحويلية في الصادرات:

الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات ذات المعدلات عالية الانفتاح على الخارج، أي تلعب فيه التجارة الخارجية دورا رئيسيا في توفير احتياجات الاقتصاد من مختلف السلع، وتتضح أهمية قطاع التجارة الخارجية من خلال الارتفاع الملحوظ في حجم التبادل التجاري بين ليبيا والعالم الخارجي. وترتكز القاعدة

الإنتاجية التي تقوم عليها الصادرات الليبية أساسا على قطاع النفط والغاز، حيث تشكل الصادرات النفطية في المتوسط 90% من إجمالي الصادرات من السنوات الأولى لتصدير النفط بكميات تجارية، وقد تطور فائض الميزان التجاري تبعاً لزيادة الصادرات النفطية خلال فترة السبعينيات من 643 مليون ديناراً عام 1970، إلى أن بلغ 23154 مليون دينار سنة 2005، وعلى ذلك فإن القطاع النفطي هو المموّل الرئيس لقطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى (مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة).

وما عدا النفط فإن القاعدة الصناعية لا تنتج سلعا يعتد بها في مجال التصدير، إذ لم تشكل الصادرات الصناعية نسبة مهمة من إجمالي الصادرات في أي فترة زمنية بما في ذلك فترة الثمانينات التي تعد فترة ازدهار للصادرات الصناعية وعلى الأخص في مجال البتروكيماويات، إذ تشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الصادرات لا تشكل في مجملها أكثر من 10% من إجمالي حجم الصادرات التي تتضمن الصادرات الصناعية من المنتجات الكيماوية والمنتجات البتروكيماوية والمعاد تصديره، وهو ما يعنى قابلية الاقتصاد للتأثر بالصدمات الخارجية(الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، سنوات مختلفة).

وتشير بعض الدراسات (اللجنة الشعبية العامة للتخطيط سابقاً، 2004) التي أجريت على الاقتصاد الليبي، إلى أن الإنفاق التنموي في مختلف قطاعات الاقتصاد الليبي، يعتمد على الإيرادات النفطية بشكل رئيس، بالإضافة إلى جزء كبير من الإنفاق التسييري (الجاري) في بعض القطاعات يُموّل هو الأخر من الإيرادات النفطية؛ مما جعل الاقتصاد الليبي عرضة للتأثر بهزات أسعار النفط العالمية، وهذه الحقيقة لم تكن غائبة، وعليه لم تخلُ خطة من خطط التنمية، من الإشارة إلى أن الهدف الاستراتيجي هو تنويع مصادر الدخل، إلا أن كل تلك الجهود لم تثمر بالمستوى المطلوب، ولا يزال الاقتصاد الليبي، يعتمد على الإيرادات النفطية بشكل رئيس في تمويل الجزء الأكبر من مصروفاته. ولزيادة تأكيد ما تم ذكره أعلاه يمكن الاستعانة بالجدول رقم (2) لبيان تركز الصادرات في النفط كما هو واضح بالجدول، ومنه يتضح أن المنتوجات المعدنية والتي أهمها النفط الخام كانت خلال عام 2019 27661.4 مليون دولار من اجمالي صادرات ليبيا البالغ 29285.9 أي بنسبة 94%، ما يعني أن 6% فقط من الصادرات هي منتجات صناعية وزراعية وغيرها من المنتجات، ونسب باقي السنوات قريبة من هذه النسبة، الأمر الذي يبين بوضوح عدم تنوع الصادرات الليبية وضعف هيكل الإنتاج المحلي.

الجدول رقم (2)

الصادرات الليبية حسب اقسام السلع للفترة (2019-2023)

أقسام السلع	2019	2020	2021	2022	2023
المنتوجات المعدنية أهمها النفط الخام	27661.4	7267.3	31648.2	38179.8	33586.1
المعادن العادية ومصنوعاتها	298.9	442.9	929.4	844.1	737.9
لؤلؤ طبيعي واحجار كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعاتها.	1198.0	1659.2	237.8	747.8	521.4
منتوجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها	45.7	14.9	208.1	318.9	208.5
معدات النقل	1.8	15.6	2.0	62.6	1.3
حيوانات حية – منتوجات حيوانية	21.7	16.4	26.0	42.8	40.0
الات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجهزة التسجيل والإذاعة.	23.2	28.3	16.9	15.1	10.0
عجائن الخشب والسلولوزية، ورق مقوى وفضلات الورق.	**5.0**	2.7	8.6	12.7	10.6
سلع ومنتوجات متنوعة	13.1	1.0	1.5	5.0	4.0
منتوجات المملكة النباتية	6.3	8.2	3.7	10.2	16.6
الأجهزة البصرية والفوتوغرافية والمعدات الطبية.	4.1	1.1	3.1	1.3	0.3
جلود حيوانات خام وجلود مدبوغة	4.2	3.2	2.9	2.8	1.9

مواد غذائية محضرة، مشروبات، خل، التبغ.	1.7	1.4	1.5	1.7	2.6
منتوجات ومواد نسيجية	2.6	2.0	1.4	1.9	1.9
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته.	1.0	0.8	1.7	1.3	2.2
شحوم ودهون وزيون حيوانية ونباتية والمنتوجات المشتقة منها	0.4	0.3	0.2	0.5	2.2
الخشب ومصنوعاته، الفحم الخشبي، ومصنوعات القش.	0.0	0.0	0.2	0.1	0.1
مصنوعات من الحجر والجص ومنتوجات الخزف والزجاج	0.0	0.1	0.2	0.6	0.8
الأحدية، اغطية الرأس، المظلات، مظلات الشمس	0.0	0.0	0.1	0.0	0.1
الأسلحة والذخائر، اجزاؤها ولوازمها.	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الإجمالي	29285.9	9465.4	33093.5	40249.2	35148.5

المصدر: تقرير التجارة الخارجية، مصرف ليبيا المركزي.

الشكل رقم (3) الصادرات الليبية حسب أقسام السلع لسنة 2023

وللوقوف أكثر على حجم هذا الخلل يمكن تصنيف الصادرات الليبية الى صادرات نفطية وغير نفطية كما بالجدول والاشكال التالية:

جدول رقم (3)

تصنيف الصادرات الليبية (نفطية، صادرات أخرى)*

السنوات	الصادرات النفطية	الصادرات الأخرى	أجمالي الصادرات
2019	27661.4	1624.50	29285.9
2020	7267.3	2198.1	9465.4
2021	31648.2	1445.3	33093.5
2022	38179.8	2069.4	40249.2
2023	33586.1	1562.4	35148.5

*الصادرات الأخرى في معظمها معادن ثمينة ومعادن عادية.

المصدر: تقرير التجارة الخارجية، مصرف ليبيا المركزي.

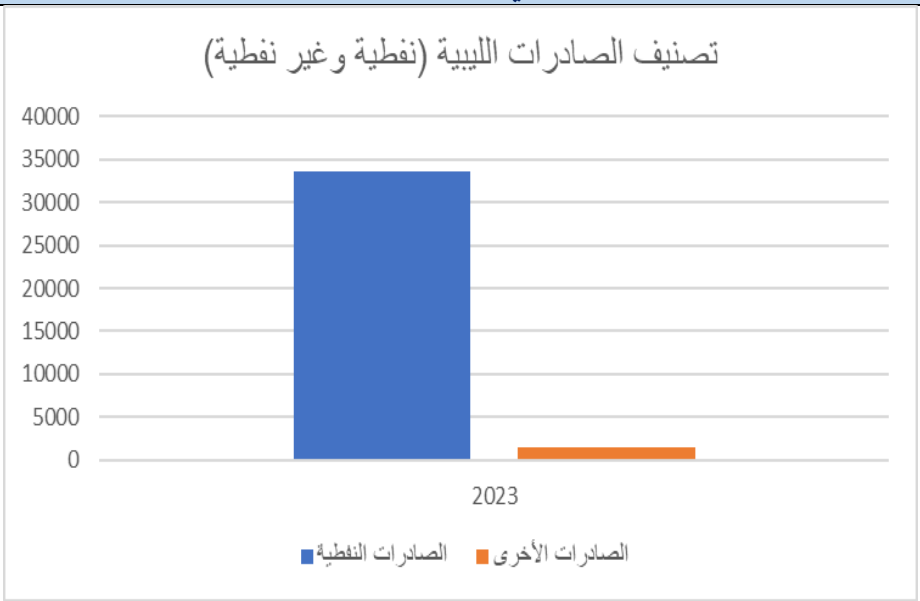

الشكل رقم (4) تصنيف الصادرات الليبية (نفطية وغير نفطية) لسنة 2023.

من خلال الجداول أعلاه والاشكال البيانية يتضح بما يترك مجال للشك أن الصادرات النفطية تسيطر على النسبة الأكبر من الصادرات الليبية ما يطرح على الدهن أسئلة كثيرة لعل أهمها ماهي الأسباب الرئيسية التي أوجدت هذا الخلل؟ هل هي قلة موارد الدولة؟ ام هو خلل في إدارة هذه الموارد؟ ام هو خلل في القوانين المنظمة لحركة التجارة؟، لا يمكن الجزم بأن أحد هذه الأسباب هو من أوجد هذا الوضع، وبكل تأكيد أن هذا الوضع هو نتاج لكل هذه الأسباب، لكن سنركز خلال بقية هذه الورقة على المعوقات التي تقف حجر عثرة في وجه زيادة الصادرات الصناعية، ولعل ورقات علمية أخرى تهتم بالمعوقات التي تقف في وجه زيادة الصادرات الزراعية وغيرها.

خامساً: المعوقات التي تواجه الصادرات الصناعية الليبية للأسواق العالمية:

أن هدف تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي يعتبر من الأهداف الرئيسية التي تستدعي من كل الجهات في الدولة الليبية الدفع نحو تحقيقه، وأن النهوض بالمنتجات الصناعية وزيادة كمية الصادرات منها يصب في اتجاه تحقيق هدف تنويع الاقتصاد الليبي، فمعلوم أن الصادرات الليبية بشكل عام والصناعية على وجه الخصوص تواجه عديد العقبات التي تحول دون تنامي دخول السلع الصناعية الليبية لأسواق الدول الأخرى، وهذه المعوقات تتعدد وتتنوع، فمنها ما يتعلق بالقطاع الصناعي بشكل عام، ومنها ما يتعلق بإجراءات التصدير والمصدر، ومنها ما يتعلق بالمعلومات عن الأسواق العالمية والفرص والمزايا الجمركية في الأسواق الدولية التي تمنحها الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وستحاول الورقة عرض أهم المعوقات العامة التي تواجه الصادرات الليبية وطرح آلية مقترحة لتدليل هذه العقبات.

1- **معوقات تواجه القطاع الصناعي بشكل عام:**

عدم استقرار قيمة العملة الوطنية و البنية التحتية المتهالكة و الضعف في البنى المؤسسية الصناعية والاطر التنظيمية والتشريعية الخاصة بتطوير الإنتاج الصناعي وكيفية تسويقه و المناطق الصناعية رغم كثرتها لكن جلها غير مجهز للقيام بالعملية الصناعية، و قلة الأيدي العاملة المدربة والمهارات الفنية الجيدة وضعف جهود تطوير الموارد البشرية في القطاع الصناعي، و ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في جل الصناعات القائمة، و عدم تقيد بعض المصنعين بالمواصفات وإجراءات مراقبة الجودة، كل هذه العوامل مجتمعة لها آثار سلبية تتمثل في تقليل القدرة التنافسية مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج للشركات الليبية، و يقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، ويؤدي الى زيادة تكلفة الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج للشركات الليبية، خاصة إذا كانت تستورد مواد خام أو معدات من الخارج، كما تقليل الطلب على الصادرات خاصة إذا كانت الأسعار غير منافسة في الأسواق العالمية، كما تؤدي إلى زيادة المخاطر للشركات التي تستثمر في ليبيا أو التي تعتمد على الصادرات الليبية (الغويل، 2015).

والحلول المقترحة في هذا الشأن تكمن في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا والذي يساعد في

استقرار قيمة الدينار الليبي، وتنظيم السياسات الاقتصادية وجعلها متناغمة مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويحفز التصدير، كما أن تحسين البنية التحتية في ليبيا يمكن أن يساعد في تحسين كفاءة التصدير وتقليل التكاليف، وتحسين البنى المؤسسية الصناعية وتحسين الأطر التنظيمية والتشريعية لزيادة الصادرات.

2- **معوقات تتعلق بإجراءات التصدير:**

تتعدد المعوقات التي تتعلق بإجراءات التصدير منها ارتفاع تكلفة التصدير بسبب تعقيد الإجراءات اللازمة للتصدير وضعف خدمة المناولة، كما يواجه التصدير البري للدول الحبيسة ارتفاع تكاليف النقل لعدم وجود طرق منتظمة وممهدة، إضافة الى انخفاض مستوى الأمن والحماية الشخصية للمصدرين في أسواق الدول الأفريقية، كما يواجه المصدرين تدني الخدمات المقدمة من المنظومة المصرفية سواء في ليبيا أو في الدول المؤهلة لاستقبال الصادرات الليبية (الدول الأفريقية)، وعدم وجود أليات لضمان وتمويل الصادرات للأسواق الأفريقية وارتفاع مخاطر عدم السداد، وضعف الدور الذي تقوم به الملحقيات التجارية في الخارج نتج عنه عدم توفر معلومات كافية عن الأسواق الدولية الواعدة وعن الإجراءات المنظمة للتصدير اليها، وضعف المشاركة في المعارض الدولية بسبب ارتفاع التكاليف وارتفاع تكاليف حملات الدعاية الخارجية للمنتجات، إضافة الى قلة الدراسات الخاصة بأسواق التصدير وأدلة التصدير والمعلومات اللازمة حول فرص وإجراءات التصدير والمزايا الجمركية في الأسواق الدولية، وقلة معرفة المصدرين بالمزايا التجارية والاعفاءات الجمركية التي تمنحها بعض الدول في أطار الاتفاقيات الدولية.

العوامل التي تم دكرها يمكن أن يكون لها تأثيرات سلبية على الصادرات الصناعية الليبية، مثل تقليل الإنتاجية وزيادة التكاليف وانخفاض جودة المنتجات مما يقلل القدرة على التنافس وزيادة المخاطر

سادساً: متطلبات زيادة الصادرات الصناعية الليبية:

أن زيادة الصادرات الصناعية الليبية تتطلب معالجة المعوقات السابق دكرها، وذلك يتطلب عدد من الإجراءات لعل أهمها (وزارة التخطيط الليبية، 2020):

1- تطوير البنية التحتية من خلال تحسين الموانئ والطرق لتسهيل حركة النقل وتحديث المطارات وشبكة الاتصالات وأنشاء سكك حديدية مما يساعد في تقليل تكاليف النقل وتحسين كفاءة التصدير.
2- تسهيل الإجراءات الحكومية وتحسين بيئة الأعمال لتسهيل اجراءات تأسيس الشركات الصناعية ومنحها إعفاءات ضريبية على المواد الخام والآلات المستوردة وتبسيط إجراءات التراخيص والتصاريح الخاصة بالتصدير وتقليل البيروقراطية، كل ذلك يساعد على زيادة الإنتاج الصناعي وزيادة الصادرات الصناعية.
3- توقيع وتفعيل اتفاقيات تجارية تفضيلية مع دول الجوار وخاصة الأفريقية منها والاستفادة من المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وتحسين الدور الذي تقوم به الملحقيات التجارية في الخارج لزيادة قوة الشراكات والتعاون الدولي لتعزيز القدرات التصديرية.
4- زيادة المساهمة في المعارض المحلية والدولية، فمن الملاحظ قلة خبرة كثير من المصنعين المحليين في الدعاية والتسويق سوء المحلي أو الدولي، مما يحد بشكل كبير من توسيع نشاطهم، عليه يجب توسيع المشاركة في المعارض والأسواق الدولية لعرض المنتجات واستخدام منصات التجارة الالكترونية لتوسيع قاعدة العملاء.
5- أن الوضع السياسي والأمني غير المستقر يطرد رأس المال المحلي ويحد من دخول الاستثمارات الأجنبية بالتالي استقرار الوضع السياسي والأمني يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الليبية وزيادة حجم الصادرات.
6- تطوير وتنويع الخدمات المصرفية يسهل عملية تحويل الأموال من والى الدولة ويساعد في تسهيل عمليات التصدير.
7- تكتيف الدراسات الخاصة بأسواق التصدير وأدلة التصدير وتوفير معلومات كافية عن الأسواق الدولية والإقليمية الواعدة يمكن أن يساعد في تحسن كفاءة التصدير وتحسين جودة المنتجات.

النتائج:

1. هيمنة قطاع النفط والغاز :تظل الصادرات الصناعية الليبية محدودة مقارنة بالصادرات النفطية، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

2. ضعف البنية التحتية :يؤثر نقص الموانئ الحديثة، وشبكات النقل غير المتطورة، والخدمات اللوجستية المحدودة على قدرة ليبيا التنافسية في التصدير الصناعي.
3. غياب السياسات الداعمة :لا توجد استراتيجيات حكومية واضحة لدعم القطاع الصناعي وتعزيز تنافسيته في الأسواق العالمية.
4. محدودية الأسواق المستهدفة :تعتمد الصادرات الصناعية الليبية على عدد قليل من الأسواق، وجل صادراتها يتم بطرق غير منظمة، مما يزيد من المخاطر التجارية ويقلل من فرص النمو.
5. ضعف الابتكار والتكنولوجيا :تفتقر العديد من المصانع الليبية إلى المعدات والتقنيات الحديثة، مما يقلل من جودة المنتجات وقدرتها على المنافسة.
6. تأثير عدم الاستقرار السياسي :ينعكس عدم الاستقرار الأمني والسياسي سلبًا على بيئة الاستثمار، مما يحد من نمو القطاع الصناعي.

التوصيات:

1. تنويع القاعدة الصناعية :الاستثمار في الصناعات التحويلية والغذائية والكيميائية لزيادة القيمة المضافة وتقليل الاعتماد على النفط.
2. تحسين البنية التحتية :تطوير الموانئ والمناطق الصناعية وشبكات النقل لتسهيل عمليات الإنتاج والتصدير.
3. وضع سياسات داعمة :صياغة استراتيجيات حكومية واضحة لدعم الصادرات الصناعية، من خلال توفير الحوافز للمصنعين والمصدرين.
4. توسيع الأسواق المستهدفة :تعزيز العلاقات التجارية مع الدول الإفريقية والأوروبية والعربية لفتح أسواق جديدة.
5. تشجيع الابتكار والتكنولوجيا :دعم البحث والتطوير، وتحفيز المصانع على تبني التقنيات الحديثة لتحسين جودة المنتجات.
6. تعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي :من خلال دعم بيئة استثمارية آمنة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

خاتمة:

تُعَدُّ الصادرات الصناعية ركيزة أساسية لدفع عجلة الاقتصاد الليبي نحو التنوع والاستدامة. ورغم التحديات التي تواجه هذا القطاع، فإن الفرص المتاحة لتطويره كبيرة، بشرط تبني سياسات اقتصادية واضحة، وتحسين البيئة الاستثمارية، وتعزيز البنية التحتية. ومن خلال هذه الخطوات، يمكن لليبيا تحقيق نمو مستدام في صادراتها الصناعية، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز.

قائمة المصادر والمراجع:

1- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط. (2004). التنمية الاقتصادية في ليبيا 1970 – 2003، الحرث.(11)
2- وزارة الاقتصاد والصناعة الليبية. (2019). رؤية 2030 لتنمية قطاع الصادرات غير النفطية. طرابلس، ليبيا.
3- البنك الدولي .(2021) .تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا: التحديات والفرص .واشنطن: البنك الدولي.
4- صندوق النقد الدولي .(2020) .تقرير الاستقرار المالي في ليبيا .واشنطن: صندوق النقد الدولي.
5- وزارة الاقتصاد والصناعة الليبية .(2019) .الإحصائيات الرسمية للصادرات الصناعية الليبية . طرابلس، ليبيا.
6- وزارة الاقتصاد والصناعة الليبية .(2019) .رؤية 2030 لتنمية قطاع الصادرات غير النفطية . طرابلس، ليبيا.

7- وزارة التخطيط الليبية .(2020) .استراتيجية تنمية الصناعات التحويلية في ليبيا .تقرير رسمي.
8- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) .(2018) .تحليل تنافسية القطاع الصناعي في ليبيا .فيينا، النمسا.
9- مصرف ليبيا المركزي، تقرير التجارة الخارجية، سنوات مختلفة.
10- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
11- تقرير البنك الأفريقي للتنمية .(2019) .إمكانيات التنويع الاقتصادي في ليبيا.
12- الجمعية العربية للصناعة والتنمية .(2018) .دور التكنولوجيا والابتكار في تحسين جودة المنتجات الصناعية.
13- المركز الليبي للدراسات الاقتصادية .(2017) .تحديات الاستثمار الصناعي في ليبيا.
14- الحاسي، ع .(2016) .التحديات التي تواجه القطاع الصناعي الليبي وتأثيرها على الاقتصاد الوطني .المؤتمر الدولي للصناعات التحويلية، جامعة بنغازي.
15- الغويل، م .(2015) .البنية التحتية وأثرها على نمو القطاع الصناعي في ليبيا .مجلة الاقتصاد الليبي، 12(3).